

القسطاس
في
تصحيح حديث الأكياس

كتبه
محمد عمرو عبد اللطيف

القسطاس
في
تصحيح حديث الأكياس

كتبه
محمد عمرو عبد اللطيف

مقدمة

ان الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا . من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له . وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله .

" يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن الا وأنتم مسلمون " .

" يا أيها الناس اتقوا ربكم الذى خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا كثيرا ونساء . واتقوا الله الذى تسألون به والأرحام . ان الله كان عليكم رقيبا " .

" يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم . ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزا عظيما " .

اما بعد ، فان أصدق الحديث كتاب الله تعالى ، وأحسن الهدى هدى محمد صلى الله عليه وسلم ، وشر الأمور محدثاتها ، وكل محدثة بدعة ، وكل بدعة سربة ، وكل ضلالة فى النار .

ثم اننى أثناء بحثى عن طرق حديث فى ذكر الموت والاستعداد له ، رأيت أنه يغنى عن حديث شداد بن أوس رضى الله عنه مرفوعا " الكيس من دان نفسه وعمل لما بعد الموت " الحديث ، وهو اول حديث من الأحاديث الضعيفة القليلة فى كتاب الامام النووى رحمه الله " رياض الصالحين " - وهى لا تذكر فى خضم هذا العمل الجليل - لأن الماء " اذا بلغ قلتين لم يحمل الخبث " - وجدتني منشغلا لعدة ايام بتجميع طرق الحديث المذكور حتى ذهلت عن المقصود الاصلى وهو " تخريج الأحاديث الضعيفة فى الرياض تفصيلا وإيراد كلام أهل العلم فيها ، وما يغنى عنها من الصحاح فى نفس الباب " .

فجال بخاطري أن هذا الحديث البديل يصلح أن يكون في جزء مستقل مبينة فيه طرقه وصحته ، لاسيما أنه قد لفت نظري وأقلقني حكم أصدره الامام الحافظ الذهبي رحمه الله في " الميزان " وغيره ، يقضى على هذا الخبر بالبطلان .

أما الحديث الذي أعنيه ، فهو ما رواه الامام ابن ماجه رحمه الله في " سننه " (٤٢٥٩) عن ابن عمر أنه قال : كنت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فجاء رجل من الأنصار ، فسلم على النبي صلى الله عليه وسلم ثم قال ، يا رسول الله — أي المؤمنين أفضل ؟ قال : أحسنهم خلقا " قال : فأي المؤمنين أكيس ؟ قال " أكثرهم للموت ذكرا وأحسنهم لما بعده استعدادا . أولئك الأكياس " .

قال الامام البوصيري رحمه الله في " الزوائد " : فـروة بن قيس — يعني أحد رواة — مجهول . وكذلك الراوى عنه . وخبره باطل . قاله الذهبي في " طبقات التهذيب " أ هـ .

قلت : وقال ذلك في " الميزان " (٢٤١/٤) أيضا ، ولفظه " نافع بن عبد الله ق . حدث عنه أبو زمرة أنس . لا يعرف ، والخبر باطل " .

قلت : فـقوله " والخبر باطل " ظاهره أن المتن باطل بهـذا الاسناد وبغيره على أن الامام الذهبي قد نقض هذا الحكم في " تلخيص المستدرک " فأقر الحاكم رحمه الله على تصحيح المتن من وجه آخر رواه مطولا . وهو الحق أن شاء الله تعالى كما سيتبين .

وسأنى أيضا أن محققا " مختصر منهاج القاصدين " جزموا بضعف الحديث معزوا لابن ماجه وحده مع وفور طرقه وسهولة الوقوف عليها .

(ج)

ثم وجدت شيخنا الفاضل محمد ناصر الدين الألباني حفظه
الله يقتصر في " الصحيحة " (١٣٨٤) على تحسينه من مجموع
طرقه ، مع أنه حسنه لذاته في (١٠٦) ضمن حديث طويل .

فرايت لزاما على أن أبين صحة هذا الحديث مدعما ذلك
بكلام الأئمة الأفاضل رحمة الله عليهم ، تصحيحا وتجويدا
وتحسينا .

وأسميت هذا الجزء - بحول الله وقوته - " الفسطاط في
تصحيح حديث الأكياس " سائلا الله عز وجل أن يجعله ذخرا لي في
ميزان حسناتي ، وأن ينفع به سائر المسلمين من طلبة هذا
العلم الشريف ومحبيه والمشتغلين به . وأن يفتح لحب هذا
العلم الجليل قلوبا طالما أغفلته أو غفلت عن ادراك شرفه
وجلالته وعلو شأنه وشموخته بين سائر العلوم الشرعية ، فلم
تقدره قدره .

محمد عمرو بن عبداللطيف

المعادي في ذي الحجة ١٤٠٥

الحمد لله والصلاة والسلام على عبده ونبيه ورسوله محمد
صلى الله عليه وسلم .. وبعد ،

فهناك جوابان بصدد بيان صحة حديث الأكياس ، أحدهما
اجمالي والآخر تفصيلي .

أما الجواب الاجمالي ، فان الحديث لم ينفرد نافع بن
عبدالله عن فروة بن قيس بروايته عن عطاء عن ابن عمر، حتى
يتهما به ، بل رواه جماعة آخرون عن عطاء به هم العلاء بن
عتبة ، وحفص بن غيلان ، وأبوسهيل بن مالك ، ويزيد بن أبي
مالك ومعاوية بن عبد الرحمن .

والمتابعتان الأولى والثانية اسناد كل منهما جيد، مع
وقفة في اتصال سند الأولى سنيها . وسائرهما لا يثبت منها
شيء .

ثم أن عطاء رحمه الله لم ينفرد بروايته عن ابن عمر،
بل تابعه مجاهد بن جبر رحمه الله ، والسند اليه حسن،
حسنه جمع وجوده الحافظ العراقي رحمه الله .

وأیضا لم ينفرد ابن عمر بروايته عن النبي صلى الله
عليه وسلم ، بل تابعه ایضا سعد بن مسعود الكندي رحمه الله ،
وهو مختلف في صحبته والراجح عدمها ، فاسناده من طريقه
مرسل حسن .

وروى المتن أيضا من مسند علي وعمران بن حصيــــــــــــن
باسنادين واهيين جدا لاسيما حديث علي ، ومن مسند ابــــــــن
مسعود ولم يتيسر النظر في سنده واستظهرنا ضعفه ، ومن
معضل أبي جعفر عبدالله بن المسور المدائني وهو كذاب بضع
الحديث .

وهذه الطرق الأخيرة إنما ذكرناها للمعرفة فقط ، لأن في كل منها إما زيادة في المتن أو اختلاف في السياق ، وإلا فلا يحل الاعتبار بها لشدة ضعف عامتها .

وبالله تبارك وتعالى التوفيق ((وماتوفيقى الا بالله عليه توكلت واليه أنيب)) .

الجواب التفصيلى

اولا :- حديث ابن عمر رضى الله عنهما

- الرواة عن عطاء بن أبى رباح عنه .

١ - فروة بن قيس الحجازى :

قال الامام الحافظ ابن ماجه القزوينى رحمه الله فى " سننه " (٤٢٥٩) " حدثنا الزبير بن بكار . ثنا أنس بن عياض . ثنا تافع بن عبدالله عن فروة بن قيس عن عطاء بن أبى رباح ، عن ابن عمر أنه قال : كنت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فجاءه رجل من الأنصار . . .) الحديث كما تقدم . قلت : هذا اسناد ضعيف ، رجاله كلهم ثقات حفاظ سوى نافع بن عبدالله وشيخه فروة بن قيس .

والزبير بن بكار هو ابن عبدالله بن مصعب بن ثابت بن عبدالله بن الزبير الأسدى المدنى ، أبو عبدالله بن أبى بكر قاضى المدينة ، ثقة أخطأ السليمانى فى تضعيفه كما فى "التقريب" وعزاه لابن ماجه وحده . وقد وثقه الدار قطنى وقال الخطيب فى " تاريخه " (٤٦٧/٨) : " كان ثقة ثبتا عالما بالنسب عارفا بأخبار المتقدمين ، ومآثر الماضيين " (١) وقال أبو القاسم البغوى " كان ثبتا عالما ثقة " أما السليمانى

(١) فى الأصل " وسائر والتصويب من " التهذيب " .

فقال في " الضعفاء " : " كان منكر الحديث " فتعقبه الحافظ في " التهذيب " (٣١٣/٣) بقوله " وهذا جرح مردود ، ولعله استنكر اكثاره عن الضعفاء مثل محمد بن الحسن بن زباله وعمر بن أبي بكر المؤمل وعامر بن صالح الربري وغيرهم ، فان في كتاب النسب عن هؤلاء أشياء كثيرة منكورة " ورمز له الحافظ الذهبي في " الميزان " (٦٦/٢) بالرمز (ص) الدال على أن العمل على توثيق الراوي (١) - وقال " الامام ، صاحب النسب ، قاضي مكة ، ثقة من أوعية العلم ، لا يلتفت الى قول أحمد بن علي السليمانى حيث ذكره في عداد من يضع الحديث وقال مرة : منكر الحديث " أوه .

وأورده في " تذكرة الحفاظ " (٥٢٨/٢) ولم يتعرض لقبح فيه .

وأنس بن عياض هو ابن ضمرة ، أو عبدالرحمن ، الليثى أبوضمرة (٢) المدنى ، ثقة ، روى له الجماعة .

وقد وثقه ابن معين ومروان بن محمد الطاطرى وابن حبان وابن شاهين . وقال أبوزرعة والنسائى : لا بأس به . وقال ابن سعد - وحده (كان ثقة كثير الخطأ) كما فى " التهذيب " (٣٧٥/١ ، ٣٧٦) ولم يعبأ الحافظ الذهبي بهذا فلم يورده في الميزان أصلا مع أنه على شرطه ، وقال فى " التذكرة " (٣٢٣/١) . " أنس بن عياض الامام الثقة " محدث المدينة النبوية أبوضمرة الليثى المدنى (الخ . فهو عنده ثقة مطلقا أيضا ثم استدركت بأن لفظ ابن

(١) كما بين الحافظ رحمه الله في مقدمة " لسان الميزان "

(٢) فى التقريب (أبوحزمة) ، وهو تصحيف .

سعد الذى قاله فى " الطبقات الكبرى " (٢٢٣/٥) . وكان ثقته كثير الحديث) لا " كثير الخطأ " كما فى التهذيب . ومثـل هذا الخطأ يبين أهمية الرجوع الى المصادر الأصلية للاحاديث والرجال وغير ذلك ، وتحاشى الوسائط ما أمكن ذلك .

وأما نافع شيخ ابى ضمرة ، فهو ابن عبدالله أو ابن كثير ، مجهول كما فى (التقريب) وفى " التهذيب " (٤٠٦/١٠) (روى عن فروة بن قيس عن عطاء عن ابن عمر حديثاً فى ذكر الموت والاستعداد له . وعنه أبو ضمرة أنس بن عياض بهـذا قلت : قرأت بخط الذهبى : نافع لا يعرف وخبره باطل) أ هـ .

وقال الذهبى فى " الميزان " ما قدمناه عنه بلفظ (والخبر باطل) .

وأما شيخه فروة بن قيس ، فهو حجازى مجهول - مثله - كما فى " التقريب " . وفى " التهذيب " (٢٦٤/٨) : (حجازى . روى عن عطاء عن ابن عمر فى ذكر الموت وعنه نافع بن عبدالله وقيل : نافع بن كثير شيخ لأبى ضمرة ^(١) أنس بن عياض) وفى " الميزان " (٣٤٧/٣) : " لا يعرف " .

وأما عطاء فهو ابن أبى رباح : أسلم القرشى ، مولاهم ، المكى ، ثقة فقيه ، لكنه كثير الأرسال كما فى " التقريب " وعزاه للجماعة .

وانظر ترجمته التفصيلية ومناقبه وثناءهم عليه فى " التهذيب " (١٩٩/٧ : ٢٠٣) ، وتذكرة الحفاظ (٩٨/١) وغيرهما كـ " الطبقات الكبرى " و " حلية الأولياء " .

(١) فى الأصل " شيخ لابن حمزة وأنس بن عياض " وهو خطأ وتصحيف .

أما قول الامام أحمد رحمه الله ، فيما رواه ابن أبي حاتم في " المراسيل " (ص ١٥٤) عن حرب الكرمانى عنه :
 " عطاء - يعنى ابن ابى رباح - قد رأى ابن عمر ، ولم يسمع عنه ، فهذا النفى من الامام رحمه الله معارض بأمور :

الاول : روى ابن ابى حاتم في " المراسيل " (ص ١٥٥) عن ابن المدينى : " عطاء بن أبى رباح رأى أبى سعيد الخورى يطوف بالببيت ، ولم يسمع منه - ورأى عبد الله بن عمرو ، ولم يسمع عنه .. " الخ قال محققه " فى المطبوعة : " عبد الله بن عمر " وما أثبتاه من الأصل يوافق " العلل " - يعنى علل ابن المدينى - وليس فيه " ولم يسمع منه " - وفيه أنه لقي ابن عمر " قلت : واللقيا تقتضى السماع كما هو معروف ، لاسيما عند ابن المدينى رحمه الله ، فانه يشترط فى أصل صحة الحديث المعاصرة واللقيا معا لا المعاصرة فقط كما هو مذهب مسلم والجمهور . وبالرجوع الى ((العلل)) (ص ٦٦) وجدته يقول (١)
 " وسمع من عبد الله بن الزبير ، وابن عمر " فالحمد لله الذى بنعمه تتم الصالحات .

وقد ذكر الحافظ المزي رحمه الله روايته عن جماعة من الصحابة منهم ابن عمر ، وأقره الحافظ ابن حجر فى " التهذيب " (٢٠٣/٧) ، فلم يستثن سماعا الا من أبى الدرداء ، والفضل بن العباس ، وكذلك استثنى عنعنته عن عائشة لتدليسه عنها نقلا عن الامام احمد رحمه الله . ففى مثل هذا الموطن ينبغى أن يقال : " المثبت مقدم على النافى " .

(١) فى " التهذيب " عن ابن المدينى انه لم يسمع من ابن عمر ، وهذا النقل مخالف لنص " العلل " .

الثانى : أنه قد صرح بسماعه لهذا الحديث بخصوصه من ابن عمر - فى رواية الحاكم - بقوله ((كنت مع عبد الله بن عمر فأتاه فتى يسأله عن أسـدال العمامة)) الحديث وسيأتى بمشيئة الله تعالى .

الثالث : يؤيد الاتصال أيضا تصحيح وتحسين جمع من أهل هذا الشأن لهذا الحديث وغيره من رواية عطاء عن ابن عمر منهم الأئمة : الحاكم والذهبي والهيثمى والشيخ أحمد شاكراً والشيخ الألبانى .

الرابع : ان قول الامام أحمد ((قد رأى ابن عمر ، ولم يسمع منه)) يقتضى أنه يدلّس عن ابن عمر ، ومع ذلك أورده الذهبى فى " الميزان " لأمر آخر ولم يتعرض للتدليس ، مع أنه أورد أمثال الزهرى والأعمش والثورى من أجله وكذلك لم يورده الحافظ فى " طبقات المدلسين " مع أنه أقر الامام أحمد على أنه كان يدلّس عن عائشة .

فالمصواب أن عطاء قد سمع من ابن عمر الا أنه مقل جداً عنه ، فمثلاً أحاديث ابن عمر قد جاوزت الألفين فى مسند الامام أحمد ، ولم اجد فيه الا أربعة أحاديث أحدها مكرّر من روايته (١) عنه . وطالعت " الأدب المفرد " (٢) من أوله

(١) وصححها كلها الشيخ أحمد شاكراً رحمه الله فى ((تحقيقه)) للمسند .

(٢) تصنيف الامام البخارى رحمه الله .

الى آخره فلم أجد لعطاء عن ابن عمر الا حديثا واحدا وأثرا واحدا مع أن احاديث وأثار " الأدب " جاوزت ألفا وثلاثمائة .

ومما يدل على أنه لم يكن يدلس عن ابن عمر ، ما رواه الامام احمد (٣٤/٢) من طريق ابن جريج : اخبرني عطاء عن حبيب بن أبي ثابت عن ابن عمر أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لا عمرى ولا رقبى فمن أعمر شيئا أو أرقبه فهو له حياته ومماته " ففى هذا الحديث ، بينه وبين ابن عمر حبيب بن أبي ثابت مع أنه من شيوخ حبيب وثبت سماعه من ابن عمر ومع ذلك لم يدلسه طلبا لعلو ولا لغيره .

والحديث رواه أيضا ابن الجارود والنسائي وابن ماجه ، ولم يسمعه حبيب من ابن عمر كما قال النسائي ولكن المتن صحيح من طرق أخرى كما فى " الارواء " (١٦٠٩) .

وابن عمر : هو عبدالله بن عمر بن الخطاب العـدوى ، أبو عبد الرحمن ولد بعد المبعث بيسير ، وهو أحد المكثرين من الصحابة والعبادلة ، وكان من أشد الناس اتباعا للأثر ، كما فى " التقريب " روى له الجماعة .

وانظر مآثره ومناقبه وثناء السلف عليه فى " التهذيب " (٣٢٨/٥ : ٣٣٠) و ((التذكرة)) (٣٧/١ : ٤٠) و ((الحلية)) (٢٩٢/١ : ٣١٤) و ((الطبقات)) (١٠٥/٤ : ٣١٨) ، وفيها جملة وافرة من صفاته الخلقية والخلقية .

كلام العلماء فى هذا الطريق :-

١ - قال البوصيرى فى " زوائد ابن ماجه " : فروه بن قيس مجهول ، وكذلك الراوى عنه . وخبره باطل . قاله الذهبى فى " طبقات التهذيب " وموضعه فى " الزوائد " فى (٢/٢٨٧) كما فى " الصحيحة " (١٣٨٤) .

٢ - قال المنذرى فى " الترغيب " (٤٤٠/٤) : ورواه ابن ماجه مختصرا باسناد جيد .

٣ - وقال الاستاذين شعيب وعبدالقادر الارناؤوط تخريج " مختصر منهاج القاصدين " (ص ٤٤٥) : (ضعيف) أخرجه ابن ماجه من حديث ابن عمر ، وفى سنده مجهولان .

٤ - وقال الحافظ العراقى فى " تخريج الاحياء " (٢٢٩/٣) : ابن ماجه من حديث ابن عمر بلفظ : أى المومنين أكيس ، ورواه ابن أبى الدنيا فى (الموت) يلفظ المصنف ، واسناده جيد " وقال نحوه فى (٤٣٥/٤) ولم يتعرض لطريق ابن ماجه بتقوية ولا تضعيف .

٥ - وأورده الشيخ الألبانى حفظه الله فى " الصحيحة " (١٣٨٤) كشاهد ضعيف لحديث أبى سهيل بن مالك - الأتى باذن الله - وأورد أيضا طريق مجاهد عن ابن عمر وحسنه من مجموع طرقه الثلاث ، وفاته أنه قد حسنه لذاته من طريق رابعة أقوى من كل هذه فى " الصحيحه " (١٠٦) ضمن حديث طويل كما يأتى بيانه .

والحق فى كل ذلك أن السند ضعيف ، لا هو بالباطل ولا بالجيد كما قال المنذرى . لأن الجهالة يعلم كل مبتدئ فى هذا العلم الشريف أنها تنافى شانى شروط الصحة " وهى العدالة .

ملحوظة : الحديث عزاه القرطبى رحمه الله فى " التذكرة " (١٤/١) لابن ماجه عن ابن عمر ، وقال " أخرجه مالك أيضا " وليس هو فى " الموطأ " قطعا ، وان كان روى عن طريق مالك من وجه لا يثبت كما يأتى بيانه .

ملحوظة أخرى :- الحديث رواه الطبرانى فى " الكبير " (٣٥٤/١٢) من طريق عبدالرحمن بن عمر - رسته - ثنا أنس بن عياض ثنا نافع بن عبدالله عن فروة ابن قيس عن ابن عمر ، بقطعة من اوله .

٢ - قال المنذرى فى " الترغيب " (٤٤٠/٤) : ورواه ابن ماجه مختصرا باسناد جيد .

٣ - وقال الأستاذين شعيب وعبدالقادر الأرناؤوط تخريج " مختصر منهاج القاصدين " (ص ٤٤٥) : (ضعيف) أخرجه ابن ماجه من حديث ابن عمر ، وفى سنده مجهولان .

٤ - وقال الحافظ العراقى فى " تخريج الاحياء " (٢٢٩/٣) : ابن ماجه من حديث ابن عمر بلفظ : أى المؤمنين أكيس ، ورواه ابن أبى الدنيا فى (الموت) يلفظ المصنف ، واسناده جيد " وقال نحوه فى (٤٣٥/٤) ولم يتعرض لطريق ابن ماجه بتقوية ولا تضعيف .

٥ - وأورده الشيخ الألبانى حفظه الله فى " الصحيحه " (١٣٨٤) كشاهد ضعيف لحديث أبى سهيل بن مالك - الآتى باذن الله - وأورد أيضا طريق مجاهد عن ابن عمر وحسنه من مجموع طرقه الثلاث ، وفاته أنه قد حسنه لذاته من طريق رابعة أقوى من كل هذه فى " الصحيحه " (١٠٦) ضمن حديث طويل كما يأتى بيانه .

والحق فى كل ذلك أن السند ضعيف ، لا هو بالباطل ولا بالجيد كما قال المنذرى . لأن الجهالة يعلم كل مبتدئ فى هذا العلم الشريف أنها تنافى شانى شروط الصحة " وهى العدالة .

ملحوظة : الحديث عزاه القرطبى رحمه الله فى " التذكرة " (١٤/١) لابن ماجه عن ابن عمر ، وقال " أخرجه مالك أيضا " وليس هو فى " الموطأ " قطعا ، وان كان روى عن طريق مالك من وجه لا يثبت كما يأتى بيانه .

ملحوظة أخرى :- الحديث رواه الطبرانى فى " الكبير " (٣٥٤/١٢) من طريق عبدالرحمن بن عمر - رسته - ثنا أنس بن عياض ثنا نافع بن عبدالله عن فروة ابن قيس عن ابن عمر ، بقطعة من اوله .

وعبدالرحمن بن عمر هذا هو الأصبهاني ولقبه " رستة " قاله الحافظ أبو الشيخ الأصبهاني " ... وله احاديث ينفرد بها وذكر كلاما الى أن قال " وغرائب حديثه تكثر " كما في " التهذيب " (٢٣٥/٦) بنحوه وقال الحافظ الذهبي في " الميزان " (٥٧٩/٢) : ((ثقة ينفرد ويغرب)) .

قلت : فلعل هذا الاسناد - باسقاط عطاء من بين فروة بن قيس وابن عمر - من غرائبه وأفراده لاسيما ، وقد خالفه باثباته الثقة الثبت الحافظ الزبير بن بكار رحمه الله . ولم يتفطن الطبراني رحمه الله لذلك فقال " مارواه فروة بن قيس عن ابن عمر " وفروة من الطبقة السابعة لا يدرك السماع من ابن عمر بحال ، الا أن يكون رحمه الله ، قال ذلك ، عالما بانقطاعه ، فليس عليه حرج باذن الله تعالى .

أو لم يقف على روايته عنه عن عطاء به . والله أعلم .

٢- العلاء بن عتبة اليحصبي الحمصي:

قال الحافظ أبونعيم رحمه الله في " حلية الأولياء " (٣١٣/١) : (حدثنا عبدالرحمن بن العباس ثنا ابراهيم بن اسحاق الحربى ثنا الحكم بن موسى ثنا اسماعيل بن عياش عن العلاء بن عتبة عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عمر قال : قام فتى فقال : يا رسول الله أى المؤمنين أكيس ؟ .. الحديث .

قال أبونعيم " رواه أبوسهيل بن مالك وحفص بن غيلان ويزيد بن أبي مالك ، وفروة بن قيس ^(١) ، ومعاوية بن عبدالرحمن عن عطاء مثله . ورواه مجاهد عن ابن عمر نحوه " أ ه .

(١) فى الأصل " قرّة " وهو تمحيّف .

قلت : وهذا سند جيد رجاله كلهم ثقات ، وفى بعضهم كلام لا يضر .
 عبدالرحمن بن العباس ترجمه الخطيب (٢٩٥/١٠ ، ٢٩٦) ، وهو
 ابوالقاسم المعروف بـ " ابن الفاضل " بالفاء والميم والـ
 أبى طاهر المخلص ، وقال " وكان قد اصابه طرش فى آخر عمره " .
 ونقل توثيقه عن أبى نعيم وابن أبى الفوارس ، ولم يــــــورده
 الذهبى فى " الميزان " ولا الحافظ فى " اللسان " مع وصف
 الثلاثة له بأنه كان " أطروشا " فمثل ذلك لا يضر . والله أعلم .
 وابراهيم بن اسحاق الحربى هو الامام الحافظ شيخ الاســــلام
 ابواسحاق البغدادى أحد الاعلام . ترجمه الذهبى فى " التذكرة " (٥٨٤/٢)
 وترجمه الخطيب أيضا (٢٧/٦ : ٤٠) ترجمة حافلة
 قال فيها " كان اماما فى العلم ، رأسا فى الزهد ، عارفا
 بالفقه ، بصيرا بالأحكام . حافظا للحديث ، مميزا لعلله ، قيما
 بالأدب ، جماعا للغة ، وصنف كتب كثيرة ، منها غريب الحديث
 وغيره ، وكان أصله عن مرو " ونقل فى آخر الترجمة ثلاث
 روايات عن الدار قطنى فى توثيقه .

والحكم بن موسى هو ابن أبى زهير البغدادى ، أبو صالح
 القنطرى ، صدوق كما فى (التقريب) روى له البخارى تعليقا ،
 ومسلم وغيرهما . وقال ابن سعد " ثقة كثير الحديث ، وكان
 رجلا صالحا ثبتا فى الحديث " ووثقه أيضا ابن معين - فى
 روايه - والعجلي وصالح جزرة وابن قانع وابن حبان وقال
 ابن معين فى الأخرى : ليس به بأس وقال أبو حاتم : صدوق .
 كما فى " التهذيب " (٤٤٠/٢) .

واسماعيل بن عياش وهو ابن سليم العنسى ، أبو عتبة الحمصى ، صدوق فى روايته عن أهل بلده ، مغلط فى غيرهم . كما فى " التقريب " روى له البخارى فى جزء " رفع اليدين " والأربعة .

وقد وثقه فى الشاميين - دون الحجازيين والعراقيين - : يعقوب بن سفيان الفسوى ، وابن معين ، وابن المدينى ، والفلاس ، ودحيم ، والبخارى والدولابى ويعقوب بن شيبه كما فى " التهذيب " (٣٢٣/١ ، ٣٣٤) وبعض ذلك فى " التذكرة " (٢٥٣/١ : ٢٥٥) .

قلت : وهذا الحديث من روايته عن أهل بلده ، فان شيخه شامى بل حمص أيضا مثله . وهو العلاء بن عتبة اليحصبى قال فى " التقريب " : " صدوق " وعزاه لأبى داود . وقد وثقه ابن حبان والعلى وكذلك ابن معين فيما حكاه عنه ابن شاهين فى " الثقات " .

اما أبوحاتم : فقال " شيخ صالح الحديث " قال الحافظ فى " التهذيب " (١٨٩/٨) : " وشذ أبو الفتح الأزدي فقال فيه لين وكذا قال ابن القطان الفاسى " . قلت : وتليينهما مسبوق بتوثيق من تقدم ذكرهم ، لاسيما وهناك موانع تمنع من الأخذ بقولهما : أما الأزدي فمتكلم فيه ، وموصوف بالاسراف فى الجرح . انظر " الميزان " (٥/١) و " التهذيب " (٣٦/١) . وأما ابن القطان فمتعنت أيضا فى الرجال ، حتى انه لين هشام بن عروة ونحوه انظر " تذكرة الحفاظ " (١٤٠٧/٤) و " الميزان " (٣٠١/٤ ، ٣٠٢) .

اما كون الطعن فى الجرح أو اتصافه بالتشدد من موانع قبول جرحه ، فانظر ذلك بالتفصيل فى " قواعد فى علوم الحديث " للعلامة اللكنوى (ص ١٧٧ : ١٩٧) أو " الرفع والتكميل " للعلامة أبى الحسنات اللكنوى (ص ١١٥ : ١٣٧) جزاهما الله عنا خيرا وعفا عنهما .

فالحاصل أن العلاء هذا جيد الحديث - ان لم يكن صحيحه -
وانما الشأن في سماعه من عطاء ، فان ابن أبي حاتم فـ في
" الجرح والتعديل " والحافظ في " التهذيب " لم يذكرا عطاء
في شيوخه ، على أن سماعه من عطاء محتمل فانه روى عن خالد
بن معدان المتوفى سنة ثلاث ومائة قبل عطاء بأحد عشر عاما
وكنيت أطمع أن يذكره الحافظ المزي رحمه الله - ضمن شيوخه -
في " تهذيب الكمال " لاشتراطه استيفاء ذلك فلم يفعل .
فالله أعلم .

٣ - أبو معيد حفص بن غيلان الدمشقي :-

قال الامام البزار رحمه الله في " مسنده " (٢٦٨/٢) كشف
الاستار) : " حدثنا جعفر بن محمد بن الفضيل ، ثنا محمد بن
عثمان الدمشقي ، ثنا الهيثم بن حميد ، حدثني حفص ابن غيلان ،
عن عطاء بن أبي رباح ، قال : كنا مع ابن عمر بمنى (وفي
رواية الحاكم : كنت مع عبد الله بن عمر) ، فجاءه فتى من أهل
البصرة فسأله عن شيء (وعند الحاكم : فأتاه فتى يسأله
عن اسدال العمامة) ، فقال : سأخبرك عن ذلك ، قال : كنت
عند رسول الله صلى الله عليه وسلم عاشر عشرة في مسجد
رسول الله صلى الله عليه وسلم : أبوبكر ، وعمر ، وعثمان
وعلى ، وابن مسعود ، وحذيفة ، وأبوسعيد الخدري ، ورجل آخر
سماه ، وأنا (وعند الحاكم : وابن عوف وأبوسعيد
الخدري ، ولم يقل : وأنا) ، فجاء فتى من الأنصار فسلم على
رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم جلس ، فقال يا رسول الله
أي المؤمنين أفضل ؟ قال : أحسنهم خلقا ، قال : أي المؤمنين
أكيس ؟ قال : أكثرهم للموت ذكرا ، أو احسنهم له استعدادا
(وعند الحاكم : وأحسنهم) قبل أن ينزل بهم ، أو قبـال :-
ينزل به ، أولئك الأكياس ، ثم سكت الفتى ، وأقبل علينا
النبي صلى الله عليه وسلم فقال : لم تظهر الفاحشة في قوم
قط الا ظهر فيهم الطاعون والأوجاع التي لم تكن في اسلافهم

ولا نقصوا المكيال والميزان الا أخذوا بالسنين ، و : — —
 الموءنه ، وجور السلطان عليهم ، ولم يمنعوا زكاة أموالهم
 الا منعوا القطر من السماء ، ولولا البهائم لم يمطروا ، ولم
 ينقضوا عهد الله وعهد رسوله الا سطر الله عليهم عدوهم ،
 وأخذوا بعض ما كان في أيديهم ، ولم يحكم أئمتهم بكتاب الله
 (كذا ، وصوب محقق " " كشف الأستار) أن يقال بغير كتاب الله ،
 أو لم يترك أئمتهم الحكم بكتاب الله — رواية الحاكم : ومالم
 يحكم (الا جعل الله بأسهم بينهم ، قال : ثم أمر عبدالرحمن
 بن عوف فتجهز لسرية أمره عليها ، فأصبح قد أتم بعمامة
 كرابيس سوداء ، فدعاه النبي صلى الله عليه وسلم فنقضها ،
 فعممه وأرسل من خلفه أربع أصابع (١) (وعند الحاكم) — ثم
 نقضه وعممه بعمامة بيضاء ، وأرسل من خلفه أربع أصابع
 أو نحو ذلك ثم قال : هكذا يا ابن عوف ، فاعتم ، فإنه أعرب
 وأحسن ، ثم أمر النبي صلى الله عليه وسلم بلالا أن يدفع
 اليه اللواء ، فحمد الله ثم قال : اغزوا جميعا في سبيل
 الله فقاتلوا من كفر الله ولا تغلوا ، ولا تغدروا ولا تمثلوا
 ولا تقتلوا وليدا ، فهذا عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وسنته فيكم " .

" رواية الحاكم : فهذا عهد الله وسيرة نبيه صلى الله عليه وسلم " .

قلت : ولم نختزل لفظ الحاكم مع أنه أحسن سياقاً من البزار

(١) وهذا أثبت حديث علمناه في طول ((ذوابة العمامة)) ،
 ولا نعلم صح عن النبي صلى الله عليه وسلم غيره .
 أما ماورد من أرخائها ((ذراعا)) فهذا موقوف
 أو مقطوع . والله أعلم . ثم ان رواية الحاكم
 (بعمامة بيضاء) في صحتها نظر ، لمخالفتها لسائر
 روايات هذا الحديث ، مع سقوط الوساطة بين شيخ الحاكم
 وأبي الجماهر الدمشقي . ولكن يشهد لها العمومات
 الثابتة في أفضلية ليس للبياض والله أعلم .

لأنه قد سقط راويين شيخه وبين محمد بن عثمان الدمشقي، ففي "المستدرک" (٥٤٠/٤) حدثنا علي بن حمشاد العسطلج أبو الجواهر محمد بن عثمان الدمشقي به "، وإنما ذهبنا إلى ذلك لأن علي بن حمشاد ثقة حافظ ترجمة الذهبي (٨٥٥/٣) وذكر أنه مات في شوال سنة ثمان وثلاثين وثلاث مائة، بينما أبو الجواهر هذا مات سنة أربع وعشرين ومائتين، فقد سقط بينهما راو على الأقل، ويشبه أن يكون جعفر بن محمد بن فضيل - شيخ البزار - لكنني لم يقم لدى دليل يفيد القطع بذلك الآن إلا أنه من الحادية عشرة، وهي طبقة جماعة من شيوخه: وهذا اسناد جيد رجاله كلهم ثقات على مقال يسيّر في بعضهم .

وجعفر بن محمد بن الفضيل هو الرسعني - نسبة إلى رأس العين، أبو الفضل ويقال له: الراسبي، صدوق حافظ . روى له الترمذي . قال النسائي: ليس بالقوي . وذكره في شيوخه وقال "بلغني عنه شيء احتاج أستثبت فيه" وقال ابن علان الحراني: ثقة . وقال ابن حبان في ((الثقات)): "مستقيم الحديث" وترجم له الخطيب (١١٧/٧، ١٧٨) وختم ترجمته بتليين النسائي ثم أتبعه بتوثيق ابن علان الحافظ إشارة إلى رجحان توثيقه عنده كما هو اصطلاحه في "تاريخه". ومحمد بن عثمان الدمشقي هو التنوخي، أبو الجواهر، أبو عبد الرحمن الكفرتوشي ثقة، وثقه أبو حاتم وأبو مسهر الفسائي وأبو داود وابن حبان وعثمان بن سعيد الدارمي - وقال مسلمة الأندلسي وحده - فيما أعلم - "لابأس به" انظر التهذيب (٣٣٩/٩، ٣٤٠) و "تذكرة الحفاظ" (٤٠٧/١) .

والهيثم بن حميد هو الفسائي مولا هم، أبو أحمد أو أبو الحارث، صدوق رمى بالقدر - كما في "التقريب" وعزاه للربعة . وقد وثقه ابن معين - في رواية وأبو داود وابن حبان، وقال ابن معين في الأخرى: لابأس به وقال النسائي: ليس به بأس، وقال دحيم: كان أعلم الأولين

والآخرين بقول مكحول ، وقال الامام احمد : لا أعلم الا خيرا .

أما أبو مسهر عبد الأعلى بن مسهر الفسائي فضعفه .
 ورجح الحافظ الذهبي توثيقه في " الميزان " (٢٢١/٤) .
 وذكره في " تذكرة الحفاظ " (٢٨٥/١) وأورد شمساً
 دحيم عليه ، وتوثيق أبي داود النسائي حسب .

وأما حفص بن غيلان ، فهو أبو معيد ، بالمهملة مصغراً ،
 وهو بها أشهر ، شامي صدوق فقيه ، رمى بالقدر ، كما فـى
 " التقريب " ورمز له برمزي النسائي وابن ماجه . وهـو
 الهمداني ، ويقال الرعيني الحميري كما في " التهذيب
 (٤١٨/٢) وقد وثقه ابن معين ودحيم ومحمد بن المبارك الصوري
 وابن حبان والحاكم .

وقال ابن معين - في رواية - والنسائي : ليس به بأس
 وقال أبو زرعة صدوق : وقال ابن عدى وهو عندي لأبأس به صدوق ،
 ولينه أبوحاتم وأبوداود ، وضعفه ابن أبي داود ، وحكى ابن
 عساكر تضعيف اسحاق بن سيار النصيبى له لكنه بلاغ منقطع .

قلت : وتليينه أو تضعيفه مردود لابهام سببه في مقابلة
 توثيق الجمهور اياه ، وان كان من أجل القدر ، فهذا ليس
 بالقادح عند المحققين مالم يكن داعية اليه ، وكذلك سائر
 البدع كما هو مبسوط في محاله من كتب المصطلح كـ " فتح
 المغيث " للحافظ السخاوى رحمه الله و " تدريب الراوى"
 للحافظ للسيوطى رحمه الله . و " نزهة النظر " للحافظ ابن
 حجر رحمه الله وغيرها .

والحديث قال الحاكم " هذا حديث صحيح الاسناد ولم يخرجاه
 وأقره الذهبي .

وقول الهيثمى في " مجمع الزوائد " (٣١٧/٥) : " رواه
 البزار ، رجاله ثقات " وأورده بنحوه في (١٢٠/٥) وقال
 " رواه الطبرانى في " الأوسط " واسناده حسن " واقتصر الشيخ

الألباني حفظه الله في " الصحيحه " (١٠٦) على تحسينه فقط
من أجل تضعيف بعضهم لابن غيلان ، وفاته حفظه الله تحقيق
السقط المشار اليه .

٤ - أبوسهيل بن مالك :

قال الحافظ ابن عدي رحمه الله في " الكامل " (١٢٤٧/٣) :
" ثنا يحيى بن زكريا بن حيوة (١) ، وعيسى بن أحمد
الموفى ، وعلى بن ابراهيم بن الهيثم ، ومحمد بن أحمد
بن حمدان ، ثنا عبيدالله بن سعيد بن كثير بن عفير ، حدثني
أبي ، حدثني مالك ، عن أبي سهيل بن مالك ، عن عطاء بن
أبي رباح عن ابن عمر أن رجلا قال للنبي صلى الله عليه وسلم
أي المؤمنين أفضل ؟ . . . الحديث .

قال ابن عدي " وهذا لا أعرفه يرويه عن مالك إلا ابن
عفير عنه ، ولا عن ابن عفير إلا ابنه " ثم ذكر له حديثا
آخر عن مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه عن عائشة " موصولا
ذكر " أن مالكا رواه في " الموطأ " مرسل .

وقال في آخر ترجمة سعيد بن كثير " وكلا الحديثين
يرويهما عنه ابنه عبيدالله ولعل البلاء من عبيد الله لأنى
رأيت سعيد بن عفير عن كل من يروى عنهم إذا روى عن ثقة
مستقيم صالح " أه قلت : وهذا اسناد ضعيف رجاله كلهم ثقات
سوى عبيدالله بن سعيد هذا ، ويحيى بن زكريا هو ابن يحيى
الملقب " حيوية " وهو النيسابورى الأعرج ، ثقة حافظ فقيه
كما في " التقريب " . روى له النسائي .

(١) المواب عندي " يحيى بن زكريا حيوية " أو " يحيى
بن زكريا بن يحيى " .

وقال ابن يونس رحمه الله " كان حافظا فاضلا نبيلًا " كما
 في " التذكرة " (٧٤٤/٢) ولفظ التهذيب " كان حافظا فاضلا
 ثقة ثبتا " . أما الصوفى فلم أقفله على ترجمة وأما
 الثالث ، فاتهمم الخطيب فى حديث (٣٣٧/١١ ، ٣٣٨) والرابع
 رماه ابن عدى بالوضع ، وقال الحاكم : رأيتهم يكذبونه كما
 فى " اللسان " (٤٠/٥) فالعمدة على حيويه وحده وعبيدالله
 بن سعيد بن كثير بن عفير ، ترجم له ابن حبان فى " المجروحين "
 (٦٧/٢) وقال " ابوالقاسم المصرى : يروى عن أبيه عن الثقات
 الأشياء المقلوبات ، لا يشبه حديثه حديث الثقات . روى عن
 أبيه عن مالك بن أنس . . فذكر هذا الحديث ثم قال " فذكر
 حديثا طويلا ليس من حديث مالك ولا من حديث أبى سهيل ولا من
 حديث ابن عمر (وفى " اللسان " زاد ذكر عطاء ، وهو الأثوب
 عندي) أخبرنا الحسين بن اسحاق الاصبهاني بالكرج قال :
 حدثنا عبيد الله بن سعيد بن كثير ، لا يجوز الاحتجاج بخبره
 اذا انفرد " وأورده الدارقطنى فى " الفرائب " - غرائب
 مالك - من هذا الوجه مطولا وقال " تفرد به عبيدالله بن
 سعيد عن أبيه عن مالك " .

وروى عنه أبوعوانه فى " صحيحه " وذكره ابن يونس فلم
 يذكر فيه شيئا كما فى " اللسان " (١٠٤/٤) وأبوه هو سعيد
 بن كثير بن عفير الأنصارى مولاهم ، المصرى ، وقد ينسب إلى
 جده ، صدوق عالم بالأنساب وغيرها ، قال الحاكم : يقال
 ان مصر لم تخرج أجمع للعلوم منه وقد رد ابن عدى على
 السعدى فى تضعيفه كما فى " التقريب " روى له الشيخان
 وأبوداود فى " القدر " والنسائى .

وأما مالك فهو ابن أنس بن مالك بن أبى عامر بن عمرو
 الأصبحى ، أبوعبدالله ، المدنى الفقيه امام دار الهجرة ،
 رأس المتقين وكبير المثبتين ، حتى قال البخارى : أصح
 الأسانيد كلها : مالك عن نافع عن ابن عمر ، كما فى " التقريب "

وعزاه للجماعة . وانظر ترجمة ومناقب الامام مالك فـى
 " التذكرة " (٢٠٧/١ : ٢١٣) و " التهذيب " (١٠ / ٥ : ٩)
 و " تقدمه الجرح والتعديل " لابن أبى حاتم (١١/١ : ٢٢)
 وغيرها .

وأما أبوسهيل بن مالك فهو عم الامام مالك واسمه نافع
 بن مالك بن أبى عامر الأصبحى التميمى ، أبوسهيل المدنى ، ثقة
 كما فى " التقريب " . روى له الجماعة وقد وثقه الامام
 أحمد وأبوحاتم والنسائى وابن حبان وقال ابن خراش " كان
 صدوقا " .

والحديث رواه من هذا الوجه أيضا : البيهقى فى " الزهد
 الكبير " (ص ٢٢٠) وعزاه القرطبى فى " التذكرة " (٣٠٨/٢)
 الى أبى عمر بن عبد البر ، والى أبى بكر الخطيب ، ولم
 أجد طرفه فى " مفتاح الترتيب " للشيخ احمد بن المدينى
 الغمارى رحمه الله .

أما نفى ابن حبان رحمه الله لكون هذا الحديث من حديث
 عطاء أو من حديث ابن عمر ، فعليه فيه مؤاخذه ، وذلك
 لأن الطريق السالفة عند البزار والحاكم هى على شرطه فى
 الصحة ، فقد وثق جميع رجالها ، كما يتبين مما قدمناه .
 فالله تعالى أعلم ان كان قد بلغه من هذا الطريق أم لا .

○ — يزيد بن أبى مالك :

قال الحافظ ابونعيم رحمه الله فى " الحلية " (٢٢٣/٨) :
 " حدثنا محمد بن على بن حبیش ثنا جعفر الفريابى ثنا
 سليمان بن عبد الرحمن ثنا خالد بن يزيد عن أبيه عن عطاء
 بن أبى رباح عن ابن عمر قال " كنت عاشر عشرة "
 فذكوه بطوله حتى قوله " الا جعل الله بأسهم بينهم " وهذا
 سند رجاله كلهم ثقات سوى خالد بن يزيد .

وشيخ ابي نعيم : محمد بن علي بن حبيش ترجمة الخطيب
(٨٦/٣) ونقل توثيقه عنه وعن البرقاني وابن أبي الفوارس .
وجعفر الفرياني هو ابوبكر جعفر بن محمد بن الحسن ابن
المستفاض التركي ، ثقة حافظ ، ترجم له الذهبي في
" التذكرة " (٦٩٢/٢ : ٦٩٤) وسليمان بن عبد الرحمن هو ابن
عيسى التميمي الدمشقي ابن بنت شرجيل ابوايوب ، صدوق
يخطئ ، كما في " التقريب " وعزاه للبخاري والأربعة .

ورجح الذهبي توثيقه في " الميزان " (٢١٢/٢ : ٢١٤) وقال
النسائي : " صدوق " .

وأما خالد بن يزيد فهو بن عبد الرحمن بن أبي مالك ، وقد
ينسب الى جد أبيه ، أبوهاشم الدمشقي ، ضعيف ، مع كونه
فقيها ، وقد اتهمه ابن معين كما في " التقريب " وعزاه
لابن ماجه . وقد ضعفه جدا الامام احمد والنسائي وتركه
أبوداود ووثقه أبوزرعة الدمشقي والعجلي وأحمد بن صالح
المصري . واقتصر على تضعيفه جماعة .
فان صلح حديثه للاعتبار فيها ونعمت ، والا ففيما مضى ويأتي
كفاية ان شاء الله .

٦ - معاوية بن عبد الرحمن :

هذه المتابعة قد علقها الحافظ أبونعيم - كما تقدم عنه -
ولم أقف عليها موصولة . ومعاوية هذا أورده ابن حبان في
" الثقات " (٤٦٨/٧) فقال : (يروى عن عطاء ، روى عنه
محمد بن اسحاق) .
قلت : فان لم يكن روى عنه سواه ، فهو في عداد المجاهيل
الذين ينفرد ابن حبان بتوثيقهم جريا على قاعدته المعروفة ،
فان كانت هذه المتابعة من رواية ابن اسحاق عنه - بالعننة -
فقد اجتمع فيها علتان :-

الاولى :- جهالة معاوية بن عبد الرحمن .

الثانية :- تدليس ابن اسحاق . ولكن لا بأس بها في الشواهد ان شاء الله تعالى .

٧- عشمان بن عطاء عن أبيه . أمر به الرواية سنة (١٤٢٢) عند أحمد بن حنبل رحمه

رواية مجاهد بن جبر عن ابن عمر : أمر به منعه ابن وهب عنه مكانه .

قال الامام الحافظ الطبراني رحمه الله في " الكبير " (١٢ / ٤١٧) و " الصغير " (١) (٨٧ / ٢) - واللفظ لـ -

" حدثنا محمد بن عيسى بن شيبه المصري بمصر ، أخبرنا سعيد بن يحيى بن سعيد الأموي حدثنا أبي حدثنا مالك بن مغول عن معلى الكندى عن مجاهد عن ابن عمر قال : " أتيت النبی صلی الله عليه وسلم عاشر عشرة فقام رجل من الانصال فقال : يوبنى الله من أكيس الناس وأحزم الناس ؟ فقال : أكثرهم ذكرا للموت ، وأشدهم استعدادا للموت قبل نزول الموت ، أولئك هم الأكياس ذهبوا بشرف الدنيا وكرامة الآخرة .

(ولفظ " الكبير " : " بشرف الدنيا والآخرة ") لم يروه عن مالك بن مغول الا يحيى ابن سعيد ، ولا رواه عن معلى الكندى الا مالك بن مغول " أ هـ .

قلت : وهذا اسناد حسن ، محمد بن عيسى بن شيبه - شيبه - الطبراني - هو ابن الصلت بن عصفور السدوسي أبو على البصري البزاز ابن أخى يعقوب بن شيبه الحافظ رحمه الله ، روى عنه النسائي في " حديث مالك " وأبويوسف يعقوب بن المبارك والطبراني كما في " التهذيب " (٣٨٩ / ٩ ، ٣٩٠) فهو مستور لرواية جمع عنه وعدم ورود جرح فيه ، مع عدم تحقق أهليته ، ويقوى أمره ان شاء الله رواية النسائي عنه قال التهانوى في " قواعده (ص ٢٢٢) : " وكذا كل من حدث عنه النسائي

(١) في أصله " محمد بن على بن شيبه " والتصويب من الكبير " .

فهو ثقة . قال الذهبي في " الميزان " عن الخطيب في ترجمة
(أبي الوليد احمد بن عبدالرحمن البصري) : " وأبوالوليد
ليس حاله عندنا مذكر ابوبكر الباغندي عن السكري ، بل
كان من أهل الصدق ، حدث عنه النسائي ، وحسبك به " أ هـ
وهذا النص في " تاريخ بغداد " (٢٤١/٤) و " الميزان
(١١٥/١) وزاد " وقال : دمشق صالح " و " التهذيب " (٥٣/١)
وفصل قوله " صالح " عن كلام الخطيب . (١)

وأما شيخه سعيد بن يحيى الأموي فهو أبو عثمان البغدادي ،
ثقة ، ربما أخطأ كما في " التقريب " وروى له الجماعة
الا ابن ماجه .
وأبوه هو يحيى بن سعيد الأموي ، أبو أيوب الكوفي ، لقبه الجمل
صدوق يغرب كما في " التقريب " : وعزاه للجماعة ، وغرائب
انما هي في الأعمش خاصة ، فقد قال الامام احمد رحمه الله
" ليس به بأس . عنده عن الأعمش غرائب " كما في " التهذيب "
(٢١٤/١١) وليس هذا في رواية عنه ، بل هو حافظ كما في
" التذكرة " (٣٢٥/١) .

ومالك بن مغول ، هو الكوفي ، أبو عبد الله ، ثقة ثبت كما
قال الحافظ وعزاه للجماعة . وأورده الذهبي في " التذكرة "
أيضا (١٩٣/١) .

أما شيخه معلى الكندي ، فهو مستور من أتباع التابعين
روى عنه الأعمش كما في " الجرح " (٢٣٠/٨) ، ومالك بن مغول

(١) هذا ، وقد توبع محمد بن عيسى هذا ، فقد روى ابن أبي
الدنيا الحديث في ((الموت)) وهو من طبقة شيـوخ
الطبراني بل أعلى . والله أعلم .

كما فى هذا الحديث وترجم له البخارى فى " الكبير " (٣٩٤/١/٤) وذكره ابن حبان فى " الثقات " كما قال الشيخ الألبانى فى " الصحيحة " (١٣٨٤) .

اما مجاهد فهو ابن جبر ، أبو الحجاج ، المخزومى مولاهم المكى ، ثقة ، امام فى التفسير وفى العلم كما فى " التقريب " روى له الجماعة .

والحديث ، قال المنذرى (٤٤٠/٤) : " رواه ابن أبى الدنيا فى " كتاب الموت " والطبرانى فى " الصغير " باسناد حسن " وقال الهيثمى (٣٠٩/١٠) " رواه الطبرانى فى " الصغير " واسناده حسن " وفاتهما عزوه لـ " المعجم الكبير " وحسنه أيضا البوصيرى فى " زوائد ابن ماجه " (٢/٢٨٧) كما فى " الصحيحة " بل جوده الحافظ العراقى فى " تخرىج الاحياء " ولفظه " أتيت النبى صلى الله عليه وسلم عاشر عشرة فقال رجل من الأنصار : من أكيس الناس وأحزم الناس يارسول الله ؟ فقال : أكثرهم ذكرا للموت وأشدّهم استعدادا له . أولئك هم الأكياس . ذهبوا بشرف الدنيا وكرامة الآخرة " .

ثانياً :- حديث سعد بن مسعود الكندى :

قال الامام الحافظ عبد الله بن المبارك رحمه الله فى " الزهد " (ص ٩٢) :

" أخبرنا يحيى بن أيوب عن عبيد الله بن زحر عن سعد بن مسعود وقال الامام الحافظ ابن الأثير رحمه الله فى " أسد الغابة " (٢٧٣/٢) ، " أخبرنا عمر بن محمد بن طبرزد وغيره قالوا : أخبرنا ابن الحصين ، أخبرنا ابن غيلان ، أخبرنا أبو بكر الشافعى أخبرنا معاذ بن المثنى ، أخبرنا عبد الله يعنى ابن محمد بن أسماء ، أخبرنا ابن المبارك أخبرنا يحيى بن أيوب ، عن عبيد الله بن زحر عن سعد بن مسعود ، قال : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم

" أى المؤمنين أكيس ؟ ... قال أكثرهم للموت ذكرا وأحسنهم له استعدادا " اللفظ لابن الأثير - وزاد ابن المبارك فى أوله " أن النبى صلى الله عليه وسلم سئل : أى المؤمنين أفضل ؟ .. قال أحسنهم خلقا (١) " ورواه الشجرى فى " أماليه " (٢٩٤/٢) : أخبرنا محمد بن محمد بن ابراهيم بن غيـلان بقراءة على ، قال : حدثنا أبو بكر محمد بن عبد الله بن ابراهيم الشافعى ، قال : حدثنا معاذ بن المثنى بـه ، وعنده الزيادة فى أوله .

وقال ابن الأثير " أخرجه الثلاثة " أ هـ .

يعنى ابن منده وأبا نعيم وابن عبد البر فى كتبهم فى " الصحابة " قلت : وهذا سند حسن رجاله كلهم موثقون ، ويحيى بن أيوب هو الفافقى أبو العباس المصرى ، صدوق ربما أخطأ كما فى " التقريب " روى له الجماعة إلا أن البخارى لم يحتج به كما فى " الصحيحه " (٥٠٣) نقلا عن " مقدمة الفتح " وفيه اختلاف ، وقد ترجمه الذهبى فى " التذكرة " (٢٢٧/١ ، ٢٢٨) وذكر بعض أقوالهم فيه ، وقال " حديثه فى الكتب الستة ، وحديثه فى مناقير " .

قلت : والمحققون على أن حديثه حسن ولا يرتقى إلى الصحة ، ولا ينحط إلى الضعف المطلق إلا أن ثبتت مخالفته للأرجح منه حفظا أو عددا .

وانظر بحثا طويلا جيدا فى تحقيق حال يحيى هذا فى " الصحيحه " (٥٠٣) ففيه الكثير من الفوائد .

أما عبيد الله بن زحر ، فهو الضمرى مولاهم ، الأفريقى ، صدوق يخطئ كما فى " التقريب " . روى له البخارى فى " الأدب " والأربعة .

(١) لفظ الزهد " أحسنكم " والأصوب المواقف لساثر الروايات

وابن زحر هذا قد تكلم فيه كثيرون ، كالامام أحمد وابن معين وابن المديني وأبي مسهر والدارقطني وابن حبان حتى أنه قال " يروى الموضوعات عن الاثبات ، فإذا روى عن علي بن يزيد أتى بالطامات وإذا اجتمع في اسناد خبر عبيد الله بن زحر وعلي بن يزيد والقاسم أبو عبد الرحمن لم يكن متن ذلك الخبر إلا مما عملته أيديهم " انتهى فتعقبم الحافظ ابن حجر في " التهذيب " (١٣/٧) بقوله " وليس في الثلاثة من أنهم إلا علي بن يزيد ، وأما الآخرا فهما في الأصل صدوقان وان كانا يخطئان ، ولم يخرج البخاري من رواية ابن زحر عن علي بن يزيد شيئا " .

قلت : بل وثقه كما نقله عنه الترمذي في " العلل " وقال في " التاريخ " : مقارب الحديث ، ولكن الشأن في علي بن يزيد .

وخرج له في " الأدب " اثرا موقوفا على ابن عمرو (١٠١٧) علقه في " الصحيح " (٧٠:٨) بصيغة الجزم " وقال عبد الله بن عمرو : لا تسلموا على شربة الخمر " . وقال أحمد بن صالح المصري " عبيد الله بن زحر ثقة " وقال أبو زرعة الرازي " لا بأس به ، صدوق " وقال النسائي : " ليس به بأس " - قلت : ورأى البخاري هو الذي ينبغي اعتماده ، وهو أن النكارة في حديث عبيد الله بن زحر إنما هي من قبل علي بن يزيد فانه مكثر عنه جدا .

وعلى هذا ، قال يعقوب بن سفيان " واهي الحديث ، كثيرون المنكرات " ، وقال أبو حاتم " ضعيف الحديث ، أحاديثه منكرة " وقال البخاري متهما إياه " منكر الحديث ضعيف " وقال النسائي " ليس بثقة " وقال في موضع آخر " متروك الحديث " وقال ابن يونس " فيه نظر " وقال الأزدي والدارقطني والبرقي " متروك " وقال أبو أحمد الحاكم " ذاهب الحديث " وتدبر قول الجوزجاني السعدى رحمه الله ((رأيت غير واحد

من الأئمة ينكر أحاديثه التي يرويها عنه عبيد الله بن زحر وعثمان ابن أبي العاتكة ثم رأيت جعفر بن الزبير وبشر بن نمير يرويان عن القاسم أحاديث تشبه تلك الأحاديث ، وكان القاسم خيارا فاضلا ممن أدرك أربعين من المهاجرين والأنصار وأظنهما أتيا من قبل علي بن يزيد (يعنى ابن زحر وابن أبي العاتكة) على أن بشر بن نمير وجعفر بن الزبير ليسا بحجة (أ هـ) .

قلت : فهو موافق لأمير المؤمنين فى الحديث على أن البلا فى المناكير التي يرويها عبيد الله بن زحر وغيره - من أهل الصدق - إنما هو من قبل علي بن يزيد هذا وعكس ابن عدى القصة فقال " ولعلى بن يزيد أحاديث ونسخ ولعبيد الله ابن زحر عنه أحاديث ، وهو فى نفسه صالح إلا أن يروى عنه ضعيف فيؤتى من قبل ذلك الضعيف " قلت : فهل استناد " ابن زحر عنه عن القاسم " أضعف منه أو متهم غيره كما قال الحافظ رحمه الله ؟ .

بل ان ابن عدى نفسه رحمه الله لم يستطع أن يأخذ على ابن زحر الا خطأ واحدا فقط ، فانه ساق له فى " الكامل " (١٦٣٢/٤) ستة أحاديث جميعها عن علي بن يزيد الأللهانى سوى الأخير ، فانه عن الأعمش عن زيد بن وهب عن ابن مسعود مرفوعا فى البول حالسا ، وقال " قال ابو محمد - يعنى عمرو بن سواد أحد رواة : ويلغنى أن هذا الحديث إنما يرويه العراقيون عن الأعمش عن زيد بن وهب ، عن عبد الرحمن بن حسنة قال : كنت أنا وعمرو بن العاص فذكروا مثله " وكان ينبغى له أن يتتبع رواياته بالأسانيد التي سائر روايتها سواء ثقات أو موثقون وعرضها على أحاديث غيره من أقرانه الثقات فان خالفهم فى جميعها او غالبها فهو ساقط الحديث منكزه أو ضعيفه . أما أن يتهمة بهذه المناكير ويمف الأللهانى بأنه " صالح فى نفسه " هذا مما يخالفه فيه جماعة من فحول الأئمة .

وعبيد الله ساق له الذهبى فى " الميزان " (٧/٣)
 أحاديث يرويهها عن على بن يزيد عن القاسم عن أبى امامه ،
 ثم قال " قلت : قد أخرج له أرباب السنن وأحمد فى " مسنده " .
 وكان النسائى حسن الراى فيه ، ما أخرجه فى " الضعفاء "
 بل قال : " لا بأس به " اهـ .

قلت : وزيادة فى تقرير حاله ، أقول : هناك أيضا من أهل
 العلم قديما وحديثا جماعة ذهبوا الى تحسين حديثه على
 انفراده ، منهم الامام الترمذى رحمه الله فقــــــد روى
 (١٨٩/٥ ، ١٩٠) من طريق يحيى بن أيوب عن ابن زحر عن
 خالد ابن أبى عمران عن ابن عمر حديثا مرفوعا فى دعاء
 ختام المجلس وقال " هذا حديث حسن غريب . وقد روى بعضهم
 هذا الحديث عن خالد بن أبى عمران عن نافع عن ابن عمر "
 وقال الامام البغوى أيضا رحمه الله فى " شرح السنة "
 (١٧٥/٥) : " هذا حديث حسن غريب " ولا يقال انه فى ذلك
 تابع للترمذى لأمر :

الأول : أنه قال ذلك استقلالا ولم يعزه للترمذى بقوله
 " قال أبو عيسى : .. الخ .
 الثانى : انه وان كان كثيرا ما يتابع الترمذى فى حكمه
 على الأحاديث الا أنه خالفه فى جملة من الأحاديث ، فتارة
 يقول الترمذى " حسن " فيقول هو " غريب " وتارة يقول
 الترمذى " حسن صحيح " فيقول " حديث حسن " وتارة يقول
 الترمذى " غريب " فيقول هو " حسن غريب " .

ومثال ذلك فقد قال فى (٣٩/٥) : " هذا حديث غريب " وقال
 الترمذى (١٧٩/٥) : " هذا حديث حسن صحيح " والصواب فيه
 مع البغوى . وقال فى (١٠٧/٥) : " هذا حديث غريب " وقال
 الترمذى " هذا حديث حسن غريب لا نعرفه الا من هذا الوجه
 والصواب معه أيضا .
 وقال فى (١٣٣/٥) : " هذا حديث حسن غريب " وقال الترمذى

" غريب " وقول الترمذى أصوب وان كان الحديث له طرق عند غيره يرتفع بها الى الحسن ان شاء الله تعالى .

وقال فى (١٧٧/٥) : (هذا حديث حسن " ورواه الترمذى (٨/٥) بروايتين مرجحا اثبات راو على حذفه فى السند ولم يحكم على الحديث بشيء . وفيه مجهول .

وقال (١٨٥/٥) - فى حديث " الدعاء هو العبادة " - " هذا حديث لا يعرف الا من حديث ذر " بينما قال الترمذى " حسن صحيح " وهو كما قال .

وفى حديث واحد حسنه ، ونقل عن الترمذى خلافه فى (٢١٨/٥) قال " هذا حديث حسن

قال ابوعيسى : هذا حديث حسن غريب ، وقد روى هذا الحديث عن على من غير وجه ، منهم من وقفه ولم يرفعه : قال محققه " وهو كما قال " أى حسن لغيره . وفى هذا القدر مايكفى فى مثل هذا المقام ان شاء الله تعالى .

أما ممن حسنوا حديث ابن زحر من المعاصرين ، فهو الاستاذ الفاضل شعيب الأرناؤوطى محقق " شرح السنة " فقد قال فى نفس الحديث الذى حسناه " اسناده حسن " (١) فيستفاد من حكم الثلاثة على الحديث أن ابن زحر عندهم حسن الحديث ان كان سائر رجال الاسناد ثقات ، وان كنت أخالفهم فى أمر آخر ، وهو وجود شرط الاتصال فى هذا السند بخصوصه ، فقد قال الحافظ فى " التهذيب " (١١٠/٣) : " خالد بن أبى عمران التجيبى مولاهم ، أبوعمر التونسى قاضى أفريقيه قال ابن حبان : واسم أبى عمران : زيد . روى عن عبد الله

(١) لكنه فى تعليقه على ((رياض الصالحين)) حسنه برواية الحاكم ، لا لذاته . وفيه نظر سيأتى .

بن عمر مرسلًا وعبد الله بن الحارث بن جزء و و " وذكر سائر شيوخه وكلهم من التابعين منهم نافع مولى ابن عمر .

وقد خولف يحيى بن أيوب الشافعى - وفى حفظه بعض الشيء كما تقدم - فى اسقاط نافع بين خالد وابن عمر ، فــــــد رواه ابن السنى فى " عمل اليوم والليلة " (ص ١٣٢) عن طريق بكر بن مصر - وهو ثقة ثبت - عن عبيد الله بن زحر عن خالد عن نافع عن ابن عمر نحوه ، وهذا سند حسن متمــــــل . رواه الحاكم (٥٢٨/١) من طريق أبى صالح كاتب الليث حدثنى الليث بن سعد أن خالد بن أبى عمران حدث عن نافع عن ابن عمر بن بنحوه ، وصحه على شرط البخارى وأقره الذهبى ، وسنده ضعيف لضعف (١) أبى صالح وعامة رواية البخارى عنه انما هى تعليقاً ، ولكن لا بأس به فى المتابعات " ورواه الطبرانى فى " الصغير " (٣٧/٢) عن طريق كامل بن طلحة الجعدى حدثنا عبد الله بن لهيعة حدثنا خالد بن أبى عمران عن نافع به ، ينحو رواية الحاكم وفيهما زيادة فى أوله . وهذا أيضاً سند حسن فى الشواهد وابن لهيعة ضعيف الا فى رواية قدماء أصحابه عنه كالعبادله الثلاثة والقعنبن ويحيى بن اسحاق السيلحينى والوليد بن مزيد وغيرهم - وتفصيله فى تحقيق ((آداب أهل القرآن)) للحافظ الأجرى رحمه الله .

فالحديث عندى صحيح من مجموع هذه الطرق ان شاء الله تعالى وليس حسناً فقط .

وهذه المتابعات تبين وهم يحيى بن أيوب فى اسقاط نافع من السند الذى روى به الحديث ، ويبعد أن يكون من ابن زحر لأن بكر بن مضر رواه عنه على وجه الصواب .

ويبعد أيضاً القول بأنه " لعله اضرب " فأثبتته مــــره وحذفه مرة لأن شرط الحكم بالاضطراب " أن يكون الحديث مروياً من أوجه متعارضة متكافئة " وشرط التكافؤ هنا منتف .

اما قول أستاذنا الفاضل الألبانى - حفظه الله - فى " الصحيحه " (٨٩٠) (٠٠٠٠) وكذا الترمذى (٦٥/٢) عن طريق عبيدالله بن زحر عن على بن يزيد عن القاسم عن أبى أمامه عن عقبه بن عامر الجهنى قال " قلت : يارسول الله . ما النجاه ؟ قال ... فذكره ، وقال " حديث حسن " وفيه اشارة الى ضعف اسناده ، وهو من قبل ابن زحر وابن يزيد وهو —————
الالهانى فانهما ضعيفان وانما حسنه لمجيئه من طرق أخرى فقد (٠٠٠٠٠٠) الخ .

قلت : بل لا أشك أن الترمذى قال ذلك من أجل الألهانى وحده ، فقد روى (٣٧٥/٢) بهذا السند حديثا آخر ، قال فيه —————
" حديث أبى امامة ، انما نعرفه مثل هذا من هذا الوجه وقد تكلم بعض أهل العلم فى على بن يزيد وضعفه . وهو شامى))
يعنى أنه غريب ضعيف . فالترمذى يحسن هذا السند حيث وجدت له شواهد ، ويضعفه حيث تنعدم أما اذا روى لابن زحر عن الثقات فانه يحسن حديثه لذاته كما حققناه .

وبعد ، فقد اظلت النفس فى بيان حال عبيدالله بن زحر هذا لشدة الحاجة اليه ومتابعة الكثيرون لقول الجمهور فيه دون تأن وروية . فان بك صوابا فمن الله تبارك وتعالى وحده ، وان بك خطأ فمنى ومن الشيطان والله ^{منه} منى برىء .

معاذ الله !

وأما سعد بن مسعود ، فهو الكندى مختلف فى صحبته . وقال الحافظ فى " الاصابة " (٣٦/٢) . قال البغوى : له صحبه . وقال ابن منده : ذكر فى الصحابة ولا يصح لــــه صحبة . وذكره البخارى فى الصحابة ، وروى فى " تاريخه " من طريق اسماعيل بن أبى خالد عن قيس أبى حازم قال : دخلنا على سعد بن مسعود نعوده ، فذكر قصة " وهذا وهم منه رحمه الله ، فقد قال ابن أبى حاتم فى " الجرح " (٩٤/٤) : حدثنى أبى نا أبوشريك يحيى بن يزيد المرادى

ناضمام بن اسماعيل قال : كان عمر بن عبدالعزيز بعث سعد بن مسعود يفقههم ويعلمهم دينهم ((فالصواب أن سعد بن مسعود الذى روى عنه قيس بن أبى حازم غير هذا قطعاً ، قال محقق " الجرح " العلامة المعلمى رحمه الله)) فان فى القصة التى ذكرها البخارى فى ترجمة هذا - يعنى شيخ قيس - أن قيس بن أبى حازم أدرك موته ، وقيس توفى قبل خلافة عمر بن عبدالعزيز .

قال الحافظ " وأما ابن أبى حاتم فذكره فى التابعين وقال فى ترجمته ان عمر ابن عبدالعزيز بعثه يفقههم ، يعنى أهل مصر ، فهذا يدل على تأخره " وأورد له الحافظ احاديث كلها ضعيفة الاسناد / حاشا حديثنا هذا ، عزاه لابی بكر الشافعى فى " الغيلانيات " وليس فى أى منها تصريح بالسماع من النبى صلى الله عليه وسلم .

والخلاصة ، أنه حديث مرسل حسن الاسناد صحيح المتن بما قبله ، وسعد تابعى مستور الحال - مع اشتهاره بالفضل والفقه - فقد روى عنه جماعة سوى عبيد الله بن زحر والله أعلم .

.....

ثالثاً: حديث علي بن أبي طالب :

رواه الحارث بن أبي أسامة في " مسنده " من طريق عمر
وبن خالد القرشي الواسطي عن زيد بن علي عن آبائه قال،
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " أي الناس أكيس ؟ "
قال - يعني عليا - قلت : الله ورسوله أعلم ، قال " أن أكيس
الناس أكثرهم للموت ذكراً ، وأحسنهم للموت استعداداً " كما
في " المطالب العالية في زوائد المسانيد الثمانية " .
للمحافظ رحمه الله (١٤١/٣) .
قال محققه الشيخ الأعظم رحمه الله " فيه عمر وبن خالد ،
قال البوصيري : هو ضعيف " .
قلت : هذا فيه تساهل كبير ، فان عمرو بن خالد هذا هو
أبو خالد القرشي مولى بني هاشم أصله من الكوفة وانتقل
إلى واسط .

وهو كذاب ، كذبه الامام احمد ووكيع وابن معين وأبو داود وابن
البرقي والدارقطني . وقال الأثرم : لم أسمع أباعبد الله
- يعني الامام احمد - يصرح في أحد ما صرح به في عمرو بن
خالد من " التكذيب " . وقال اسحاق بن راهويه وأبو زرعة :
كان يضع الحديث وقال الحاكم : يروى عن زيد بن علي
الموضوعات وله ترجمة في " الميزان " (٢٥٧/٣ ، ٢٥٨) و
" التهذيب " (٢٦/٨ ، ٢٧) لأن ابن ماجه أخرج له . وقال
في " التقريب " : " متروك " ورماه وكيع بالكذب " قلت :
وغير وكيع الجماعة الذين قدمنا ذكرهم ، بل رماه جماعة
بالوضع أيضا وهو أصرح من الكذب ، فلعل الحديث - بهذا
الاسناد - من وضعه . من اختلافه في المتن ، أو تخليطه أنه
جعل السائل : " أي الناس أكيس " وهو النبي صلى الله عليه
عليه وسلم ، وجعل المسئول علي بن أبي طالب رضي الله عنه ،
وتقدم في الروايات الثابتة ان السائل رجل أو فتى
من الأنصار ، والمسئول رسول الله عليه الصلاة والسلام .

رابعاً : حديث عمران بن حصين :-

رواه أيضا الحارث في " مسنده " عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " أى المؤمنين أكيس " قالوا : الله ورسوله أعلم ، قال : أكيس المؤمنين أكثرهم للموت ذكرا ، وأحسنهم له استعدادا .

قال الأعظمي (١٤٠/٣) : " قال البوصيري : رواه الحارث عن الخليل ابن زكريا وهو ضعيف " .

قلت : بل متروك كما قال الحافظ في " التقريب " .

وقد قال جعفر الصائغ وهو ابن محمد بن شاعر البغدادي : سمعت الخليل يقول وكان ثقة مأمونا . وقال القاسم المطرز : ثنا جعفر الصائغ قال : ثنا الخليل ابن زكريا قال القاسم : هو والله كذاب . وقال العقيلي : يحدث عن الثقات بالبواطيل . وقال الأزدي : متروك الحديث وأورد له ابن عدى أحاديث وقال " وهذه الأحاديث مناكير كلها من جهة الإسناد والمتن جميعا ولم أر لمن تقدم فيه قولا ، وقد تكلموا فيمن كان خيرا منه بدرجات لأن عامة أحاديثه مناكير . وقال أيضا عامة حديثه لم يتابعه عليها أحد . وقال الحاكم في " تاريخه " : " قال صالح بن محمد - يعنى الحافظ جزرة - لا يكتب حديثه " وقال الساجي " يخالف في بعض حديثه " وقال ابن السكن الحافظ : " قدم بغداد وحدث بها عن ابن عون وحبيب بن الشهيد أحاديث مناكير لم يروها غيره " قلت : وكل هذا في ترجمته ممن " التهذيب " (١٦٦/٣ ، ١٦٧) . أما توثيق جعفر الصائغ " فمبوق بطعن كل هؤلاء الأئمة من رمى بالكذب أو توهيئنه لأمره ووصفه بكثرة المناكير التي لم يتابع عليها سندا ومتنا . وقد أشار الذهبي الى لين هذا التوثيق ولم يسم قائله ، فقال في " الميزان " (١٦٧/١) : " وثق . وأما قاسم المطرز فقال : كذاب وقال العقيلي الخ .

وهذه العبارة (١) يقولها غالباً فيمن تفرد ابن حبان بتوثيقهم وهم مجاهيل . وعلاوة على كون الجرح مفسراً والذاهبين اليه جمهوراً ، فإن جعفر المائغ هذا وإن كان محدثاً ثقة ثبتاً من الصالحين ، فإنه لم يكن من الحفاظ خلافاً لجميع الطاعنين فيه فإنهم أو عامتهم حفاظ من أهل النقد والمعرفة بالرجـال والعلل . فيشبه أن يكون اغتر بظاهر حال الخليل هذا فظنـه " ثقة مأموناً " كما هو شأن الصالحين في الغالب ، يحسنون الظن بكل أحد .

وفي المتن من التخليط لون آخر ، حيث جعل المسئول جمعا من الصحابة لا عليا وحده .

.....

خامساً :- حديث عبدالله بن مسعود :

أخرج ابن مردويه في " تفسيره عنه قال : قال رجل : يا رسول الله أي المؤمنين أكيس ؟ قال : أكثرهم للموت ذكراً وأحسنهم له استعداداً ثم تلا رسول الله صلى الله عليه وسلم : " فمن يرد الله أن يهديه يشرح صدره للإسلام قلت : وكيف يشرح صدره للإسلام ؟ الحديث ، فذكر فيه زيادات لا وجود لها في جميع ماتقدم .

وهو في " الدر المنثور " للإمام السيوطي رحمه الله (٤٤/٣ ، ٤٥) ولم أجد من تكلم في هذه الرواية بخصوصها لكن تفرد ابن مردويه فظنه الضعف في الغالب ، هو واشباهه من متأخري المصنفين في الحديث والتفسير بالمأثور ، كما تجده تفصيلاً في " الأجوبة الفاضلة " للعلامة أبي الحسنات اللكنوي رحمه الله (ص ١٠١ : ١١٦) .

(١) أعنى قوله في بعض الرواة (فلان وثق) .

سادسا : حديث أبى جعفر المدائنى عبد الله بن المسور :

قال الحافظ محمد بن جرير الطبرى رحمه الله فى "تفسيره" (٢٠/٨) : " حدثنا الحسن بن يحيى قال : أخبرنا عبدالرزاق قال : أخبرنا الثورى عن عمرو بن قيس عن عمرو بن مرة عن أبى جعفر قال : سئل النبى صلى الله عليه وسلم : أى المؤمنين أكيس ؟ قال : أكثرهم للموت ذكرا ، وأحسنهم لما بعده استعدادا " قال : وسئل النبى صلى الله عليه وسلم عن هذه الآية : فمن يرد الله أن يهديه يشرح صدره للإسلام... الحديث وفيه بعض من الزيادة عند ابن مردويه .

وقد رواه عبدالرزاق فى ((تفسيره)) : ((أخبرنا الثورى به ، بنحوه " كما فى " تفسير ابن كثير " (١٧٤/٢ حلب) وأورده الامام ابن كثير رحمه الله من طرق شتى عن عمرو بن مرة عن أبى جعفر بدون أوله .

وهذا سند واه جدا رجاله كلهم ثقات أجلاء سوى أبى جعفر هذا واسمه عبد الله بن المسور بن عون بن جعفر بن أبى طالب الهاشمى المدائنى ، قال احمد والجوزجاني : احاديثه موضوعة . وقال رقية بن مصقلة :

" كان عبد الله بن المسور يفع الحديث يشبه حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم " وقال ابن المدينى " كان يفع الحديث على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، ولا يفع الا ما فيه أدب وزهد فيقال له فى ذلك فيقول : ان فيه أجرا .

وقال البخارى فى " التاريخ الأوسط " : يفع الحديث " وقال اسحاق : " وكان معروفا عند أهل العلم بوضع الحديث ، وروايته انما هى عن التابعين ولم يلق أحدا من الصحابة وقال أبونعيم " وضع الاحاديث لا يسوى شيئا " وقال النسائى فى " التمييز " : كذاب . وقال - فى رواية -

هو والدارقطني : متروك . وانظر ترجمته باطول من هذا في
 " اللسان " (٣٦٠/٣ ، ٣٦١) .
 قلت : فعلى قول اسحاق رحمه الله ، يكون السند - على شدة
 تلفه - معضل أيضا .

.....

وقد أشرنا في المقدمة الى أن هذه الطرق الواهية انما
 نوردتها للمعرفة فقط ، لا للتقوية لأنها لا يحل الاعتبار
 بها ، وانما يستفاد من مثل ذلك عدم الاغترار بالفاظهم
 المخالفة للروايات الثابتة ، ودفع احتمال اعتقاد صحة
 بعض الزيادات التي فيها . والله تبارك وتعالى أعلى وأعلم .

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات .

تم بحمد الله وحسن توفيقه " القسطاس في تصحيح حديث الأكياس " .

